مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة الآداب والعلوم الإنسانية المجلد (39) العدد (6)2017
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies - Arts and Humanities Series Vol. (39) No. (6) 2017

التَّضمين النَّحويّ بين الخصائص والمغني

د. إبراهيم البب*

محمد سراج حبيب الحنش**

(تاريخ الإيداع 14 / 8 / 2017. قبل للنشر في 20 / 11 / 2017)

□ ملخّص □

يقوم هذا البحث على دراسة مفهوم التَّضمين الّذي يعني إشراب لفظٍ معنى لفظٍ آخر، وإعطاءه حكمه، وسُمِّي بهذا الاسم؛ لأنَّ المعنى لا يأتي مُصرَّحاً بذكره بل مؤوّلاً عليه لغيره؛ أي إنَّ الكلمة تصبح مؤدّيةً معنى كلمتين، وهو من أبواب التَّوسُّع في اللُّغة العربيَّة، وهو من أنزه الفصول فيها؛ فإذا تأمَّلته عرفت منه وبه ما لحروف المعاني من أسرار يكشفها لك، ويظهر فيها مزيَّة، فترى الاسم أو الحرف مع فعلٍ، فيوحشُك ذلك الاسم أو الحرف، فإذا حملته على التَّضمين ذهبت وحشته. وترتكز هذه الدّراسة على كتابي الخصائص لابن جنّي، ومغني اللَّبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام الأنصاريّ.

وقامت فحوى هذه الدِّراسة على مسلكَين رئيسَين:

الأوَّل: يعمد إلى فهم ما يقوم بالتَّعاقُب **والتَّناوُب بين أحرف الجرّ** في العربيَّة؛ إذ يُعلَم تماماً ما لهذا الفنِّ من أُصولٍ يقوم عليها.

أمَّا الثَّاني: فيهدف إلى فهم المعاني المختصَّة بـ **الأفعال** عندما تتضمَّن معانيَ أفعالٍ أُخرى وذلك على النحو الآتي:

- تضمين اللَّازم معنى المتعدِّي.
- تضمين المتعدِّي معنى اللَّازم.
- التَّضمين بين الأفعال المُتعدّية.

الكلمات المفتاحيّة: التَّضمين، الإشراب، ابن جنّي، ابن هشام.

* أستاذ ، قسم اللُّغة العربيّة، نحو وصرف، جامعة تشرين، اللاذقيّة، سورية.

**طالب دراسات عليا (ماجستير)، قسم اللُّغة العربيّة، جامعة تشرين، اللاذقيّة، سورية .

مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة الآداب والعلوم الإنسانية المجلد (39) العدد (6)2017
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies - Arts and Humanities Series Vol. (39) No. (6) 2017

Grammar inclusion between Alkhasayis and Almaghnii

Dr: Ibrahim Albb*
Mohamed Siraj Habib Al -hanash**

(Received 14 / 8 / 2017. Accepted 20 / 11 / 2017)

□ ABSTRACT □

This study is based on the formulation of the concept of inclusion, which means the meaning of another word, and giving it its name. This is called the name because the meaning does not come explicitly to mention it, but rather to the other. The word becomes the meaning of two words, Arabic, and it is one of the most beautiful chapters in it; if you meditate on it, you know from it and with it what the letters of meanings have revealed to you, and it shows an advantage, you see the name or letter with an action. This formulation is based on the books of Alkhasayis of Ibn Jinni, and the Moghnii El-Labib on the books of the Aarib Ibn Hisham Al-Ansari.

The contents of this study are based on two main methods:

First, he understands what is alternating and rotating between the letters of the traction in Arabic; he knows exactly what this art has on its basis.

The second is to understand the meanings of deeds when acts include the meanings of other acts as follows:

- Include the necessary meaning of infringing.
- Inclusion of the infringer.
- Inclusion between transgressions

key words : inclusion – implication - Ibn jiniy - Ibn Hisham

*professor at the department of Arabic, Grammar and Morphology, Tishreen University, Lattakia, Syria.
** postgraduate student (Master), department of Arabic, Tishreen University, Lattakia, Syria.

مقدّمة:

عكف العلماء على خدمة القرآن الكريم والعربيَّة الفُصحى، وكان الإعراب طريقاً من طرقِهِم في ذلك، وقديماً قالوا: الإعراب فرعُ المعنى، وليس المقصود بذلك أنّ الإعراب يأتي في المرتبة الثَّانية، إنّما المقصود أنّ المُعرِب لابدَّ أن يعود إلى المعنى في تحليله النحوي؛ لأنَّ الإعراب مرتبطٌ بالمعنى في حالاته كلها، ومن غير المعقول أن نُقدِم على إعراب نصٍّ نجهل معناه، وقد قال (ابن هشام) في ذلك: ((وأوَّل واجب على المُعْرِب أن يفهمَ معنى ما يُعربه))[1]؛ لذلك كان لزاماً علينا الإلمامُ بالنَّحو ومعانيه.

وادَّعى كثير من الدَّارسين أنَّ النَّحو العربيّ نحوٌ معياريٌّ هدفُهُ الأساسُ القاعدةُ الثَّابتةُ، التي تكرِّس لظاهرة ما، أو تؤسِّس لاتِّجاهٍ لغويٍّ محدَّد، وأصبح النَّحو مجموعةً من القوانين التي تُفرَض على اللُّغة، ولكن قد يكون في هذا الحكم شيء من القبول؛ لأنَّ لدينا مجموعةً من العناصر تُفضي إلى عكس هذه المقولة؛ فعلماؤنا كانوا على وعي تامٍّ بتواصُليَّة اللُّغة فضلاً عن كونها أشرف اللُّغات وأعلاها عند أصحابها، وكان التّضمين من الظّواهر الّتي اعتمدت التّقدير الّذي يُحمل على المعنى، وعدَّه (ابنُ جنّي) مظهراً من مظاهر شجاعة العربيَّة[2].

أهمّيّة البحث وأهدافه:

إنَّ أوّل كتابٍ في العربيّة حمل عنوان "الأصول في النحو" لـ(ابن السّرّاج) (ت 316هـ)، فيما يُعَدُّ كُلٌّ من (ابن جنّي) (ت392هـ)، و(ابن هشام) (ت761هـ) – لدى كثيرٍ من الدّارسين– مِن الواضعين لأصول العَربيّة، بيدَ أنَّ اهتمامَهما لم يكن مُقتصراً على شيءٍ محدَّدٍ؛ ذلك أنَّ مؤلّفاتهما تنطوي على كثيرٍ من اللّمحات والإشراقات الّتي ساهمت في الكشف عن أهميّة اللّغة العربيَّة، الّتي تتَّصل بحقول الدّراسات اللُّغويّة المُعاصرة، إذ أبدت اهتماماً بالمعنى.

ومن هُنا سنسعى إلى إضافة بحثٍ في سجلِّ الدِّراسات اللُّغويَّة، وهذه الإضافة الَّتي نأمل تحقيقها تحاول فهم النّصوص التي تبدو مخالفةً للظّاهر، وما قد يُعدُّ ضرورةً وخروجاً عن القياس اللّغويّ، فتواجه كثيراً من ذلك وتفسِّره وتقدِّره على أنّه محمول على معناه، وليس على لفظه.

يهدف البحث أيضاً إلى تكوين رؤية علميَّة واضحة حول جدليّة العلاقة بين اللَّفظ في مبناه من جهة، والمعنى وتقديره من جهة أخرى، وتأثير ذلك في بناء الدِّلالة، بالإضافة إلى التَّنبُّه إلى عدم الاكتفاء بالبنية السَّطحيَّة للنَّصّ وإنَّما بيان أهمّيَّة البنية العميقة، الّتي هي أساسٌ لا غنى عنه في كشف المُراد؛ ومادامت اللغة مبنية منذ القِدم على تعلُّق اللفظ بالمعنى؛ أي عدم إهمال أحدهما والاكتفاء بالآخر، فلابدَّ أن يقوم تقدير المعنى على بيان كثير من المُخالفات اللّغويّة.

الدِّراسات السَّابقة:

ومن الدّراسات التي اهتمّت بهذا الموضوع، وسلَّطت الضَّوء عليه: التّضمين النَّحوي في القرآن الكريم: د.نديم محمد فاضل، وفيها كشف الباحث عن أهميَّة المعنى في تقدير الدلالة وبناء القاعدة، والتَّضمين النَّحوي بين القدماء والمحدثين: رسالة ماجستير: د.محمد بي، إشراف: أ.د: سامي عوض، وهذا الدراسة بحثت في أراء النّحاة

---

(1) – الأنصاريّ، جمال الدّين ابن هشام، *مغني اللبيب عن كتب الأعاريب*. ، ط3، حقّقه وعلّق عليه: د. مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، راجعه: سعيد الأفغاني، دار الفكر، بيروت، 1972م. ج2، ص684.

(2) – ينظر: ابن جني، أبو الفتح عثمان، *الخصائص*. ط1، بتحقيق: محمد علي النجار، دار الكتب المصرية، القاهرة، 1952، ج2، ص360.

القدامى والمحدثين في هذه الظاهرة.

منهج البحث:

تعتمد هذه الدّراسة المنهجَ الوصفيّ في معالجة موضوعها، ذلك أنّه يعتمد على تحليل الظّواهر اللّغويّة في التّركيب الجملي، ومحاولة رصد رأي (ابن جني) في خصائصه، و(ابن هشام) في مغنيه فيما يخصُّ التّضمين.

التَّضمين:

يُعدُّ التَّضمين ظاهرةً نحويَّةً تركيبيَّةً جاء مصطلحها في التُّراث النَّحويّ مُختلطاً بمُصطلحاتٍ لظواهرَ نَحْويَّة ولغويَّة كالنِّيابة والتَّرادُف.... ولعلَّ البحث عن خصائص لغتنا العربيَّة والكشف عن أسرارها، يقتضي الخوض في مكنونات الألفاظ، ودلالاتها من خلال سياق الكلام، وهذا ما يسلتزم البحث في التَّضمين؛ والاستفادة منه في مجال الدِّراسات المعجميّة، إذ تقوم هذه الدِّراسة على دراسة مفهوم التَّضمين كما تجلَّى في كتابي الخصائص والمغني.

التَّضمين في اللُّغة:

وردت مادة "ضَمَنَ" في معاجم اللُّغة بمعانٍ عديدة، منها ما ذكره (ابن دريد) من معنى للتَّضمين في جمهرته بقوله: ((ضَمَنْتُ ضَمَاناً فأنا ضَمين وضامن، مثل الكفيل سواء؛ ورجلٌ ضَمِنٌ بيِّنُ الضَّمانة، مثل زَمِن بيِّن الزَّمانة، من قوم ضَمْنَى. وكلّ شيءٍ جعلته وعاءً لشيءٍ فقد ضمَّنتَه إيَّاه))[1].

ويحدِّده (ابن فارس) بقوله: ((الضَّاد والميم والنّون أصلٌ صحيحٌ، وهو جَعْلُ الشَّيءِ في شيءٍ يحويه. من ذلك قولهم: ضمَّنت [الشَّيءَ]؛ إذا جعلته في وعائه. والكفالة تُسمَّى ضَمَاناً من هذا؛ لأنَّه كأنَّه إذا ضَمِنَه فقد استوعب ذمَّته. والمَضَامِين: ما في بُطون الحوامل))[2]، وقال (الزّبيديّ): ((ضَمَّنْتُه الشَّيءَ تَضْمِيناً، فتَضَمَّنَه عنّي؛ أي غَرَّمْتُه فالْتَزَمَهُ، وضَمَّن الشَّيءَ الشَّيءَ إذا أودَعَه إيَّاه، كما تُودعُ الوعاءَ المَتاعَ، والميتَ القبرَ))[3].

وجاء في اللِّسان: ((وضَمَّنَ الشّيءَ الشّيءَ: أَودَعهُ إيَّاه كما تُودِعُ الوعاءَ المتاعَ والميتَ القبرَ، وقد تضَمَّنه هو؛ قال ابن الرّقَاع يصفُ ناقةً حاملاً:[4]

أَوكَت عليه مَضِيقاً من عَواهِنِها كما تضَمَّن كشحُ الحُرَّة الحَبَلا

وكلُّ شيء جعلتَه في وعاء فقد ضمَّنتَه إيّاه))[5].

والتَّضمين كما هو واضح من التَّعريفات اللُّغويّة السَّابقة يعني بصورةٍ أو بأُخرى: إيداع شيءٍ شيئاً آخرَ سواءٌ أكان حقيقيَّاً أم غيره.

وتتَّسع دلالة التَّضمين تبعاً لمرونة اللُّغة وليونتها، واتِّساعها لتدلَّ على الكفالة والاشتمال، وبعد فتدلُّ صراحةً

---

(1) – ابن دريد، أبو بكر محمد بن الحسن ، *كتاب جمهرة اللغة* . ط1، حققه وقدم له: د. رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، 1987م، مادة (ضمن).

(2) – ابن زكريا، أحمد بن فارس، *معجم مقاييس اللغة* . ط1، بتحقيق وضبط: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر للطباعة والنشر، 1979، مادة (ضمن).

(3) – الزبيدي، محمد مرتضى الحسيني، *تاج العروس من جواهر القاموس* . ط1، تحقيق: عبد الكريم العزباوي، راجعه: د. أحمد مختار عمر، ود. عبد اللطيف محمد الخطيب، التراث العربي، الكويت، 2000م، مادة (ضمن).

(4) – العاملي، عدي بن الرقاع، *ديوان عدي بن الرقاع العاملي*. ط1، جمع وشرح ودراسة: د. حسن محمد نور الدين، دار الكتب العلميَّة، بيروت، لبنان، 1990م. ص28. (أوكت: عقدت. مضيقاً يعني الرحم. عواهنها: ما حول حيائها وقيل العواهن: عروق في الرحم).

(5) – ابن منظور، *لسان العرب*. ط1، تحقيق: عبد الله علي الكبير، ومحمد أحمد حسب الله، هاشم محمد الشاذلي، دار المعارف، مصر، د.ت، مادة (ضمن) ،عليه :على الجانبين.

على معنى التَّضمين كما جاء عند (الزَّمخشريّ) في قوله: ((ضَمِن الوعاءَ الشَّيءَ وتضمَّنه وضمَّنْتُهُ إيَّاه))[1]؛ أي إنَّ ضَمِنَ تأتي بمعنى تضمَّنَ.

ونفهم من المعنى اللُّغويِّ أنَّه ليتحقَّق التَّضمين يجب وجود طرفين في الكلام يرتبطان بدلالة معيَّنة، ولكنْ هناك تباين في الاستعمال اللُّغويِّ لهذه الدِّلالة، وهو ما سنلحظه في المفهوم الاصطلاحيّ.

التَّضمين في الاصطلاح:

تعدَّدت مدلولات التَّضمين على وفق المادَّة التي استُعمل فيها، ومفهوم التَّضمين كما ورد في اصطلاح علوم العربيَّة جاء على مقاصد منها:

الأوَّل: التَّضمين العروضيّ: وهو أن يتعلَّق معنى البيت بالذي قَبْله تعلُّقاً لا يَصحُّ إلاّ به [2]، ويمثِّلون له بقول النَّابغة الذبيانيّ[3]:

وهُم وَرَدوا الجِفارَ علـــى تَميمٍ وهُم أصحابُ يومِ عُكاظَ إنِّي

شَهِدْتُ لهم مواطنَ صــادقاتٍ أتيتـُهُمُ بـوُدِّ الصَّـــــدرِ مِنـــّي

فالبيت الأوَّل لا يكتمل معناه إلَّا في البيت الثَّاني الَّذي هو مكمّل له معنويَّاً ونحويَّاً، إذ جاء خبر "إنَّ" –في البيت الأوَّل– في صدر البيت الثَّاني "شهدت".

وعُدَّ هذا النَّوع من التَّضمين من عيوب الشِّعر عند القدماء؛ لأنَّهم يرَون أنّ ((خير الشِّعر ما قام بنفسه، وكَمُلَ معناه في بيته، وقامت أجزاء قسمته بأنفسها، واستُغني ببعضها لو سكت عن بعض))[4].

الثَّاني: التَّضمين الأدبيّ (البلاغيّ): وهو أن يُضمِّن الشَّاعرُ شعره، والنَّاثر نثره كلاماً آخر لغيره؛ قاصداً الاستعانة على تأكيد المعنى المقصود، وربَّما ضمّن الشَّاعر البيت من شعره بنصف بيتٍ أو أقلّ منه، قال جحظة:[5]

قمْ فاسْقِنيها يا غُلامُ وغَنِّني ذهـبَ الذين يُعاشُ في أكـنافِهم

((ألا ترى أنَّه لو لم يقُل في هذا البيت "ذهب الذين يعاش في أكنافهم" لكان المعنى تامَّاً لا يحتاج إلى شيء آخر، فإنَّ قوله "قم فاسقنيها يا غلام وغنِّني" فيه كفاية؛ إذ لاحاجة له إلى تعيين الغناء؛ لأنَّ في ذلك زيادة على المعنى المفهوم لا على الغرض المقصود))[6].

وفرَق (القزوينيّ) بين التَّضمين والاقتباس في خاتمة كتابيه "الإيضاح" و"التَّلخيص"، فالاقتباس عنده أن يُضمّن الكلام شيئاً من القرآن أو الحديث لا على أنَّه منه[7]؛ أي على وجهٍ لا يكون فيه تلميحٌ على أنَّه منه، وهو بذلك يقصر

---

(1) – الزمخشري، *أساس البلاغة* . ط1، تح: عبد الرحيم محمود، عرَّف به الأستاذ أمين الخولي، دار المعرفة، بيروت، لبنان، 1962م، مادة (ضمن).

(2) – ينظر: الشَّريف الجرجانيّ، علي بن محمد، *معجم التعريفات* . ط1، تحقيق ودراسة: محمد صديق المنشاوي، دار الفضيلة، القاهرة، 1985م، ص54.

(3) – الذّبياني، النابغة، *ديوان النَّابغة الذبيانيّ*. ط1، شرح وتحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، مصر، ص127–128.

(4) – مطلوب، د. أحمد، *معجم المصطلحات البلاغية وتطورها* . مطبعة المجمع العلمي العراقي،1987م، ج2، ص258م.

(5) – لم أقف على قائله: ينظر: ابن الأثير، ضياء الدين، *المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر* . ط2، قدَّمه وعلَّق عليه: د. أحمد الحوفي، ود. بدوي طبانة، دار نهضة مصر للطباعة والنَّشر، القاهرة، (د.ت)، ج 2، ص203.

(6)– نفسه ص203.

(7)– ينظر: القزويني، الخطيب، *الإيضاح في علوم البلاغة* . ط3، شرح وتعليق وتنقيح: د. محمد عبد المنعم خفاجي، المكتبة الأزهريَّة للتراث، القاهرة، 1993م، ص416 ، وينظر كذلك: القزويني، الخطيب، *التَّلخيص في علوم البلاغة* . ط1، ضبطه وشرحه: عبد الرحمن البرقوقي، دار الفكر العربي، 1904م، ص422.

هذا النَّوع على القرآن والحديث. أمَّا التَّضمين فهو أن يُضمّن الشِّعر شيئاً من شعر غيره مع التَّنبيه عليه إن لم يكن مشهوراً عند البلغاء[1]. فالتَّضمين خاصٌّ بالشّعر.

الثَّالث: التَّضمين البيانيّ: ويُقصَد به تقديرُ حالٍ يناسبها المعمول بعدها لكونها تتعدَّى إليه على الوجه الَّذي وقع عليه ذلك المعمول، ولا تناسب العامل لكونه لا يتعدَّى إلى ذلك المعمول على الوجه المذكور، وذهب (ابن كمال باشا) إلى أنَّ **التَّضمين البيانيّ هو التَّضمين النَّحويّ**،[2]ومنه قوله تعالى: {وَلِتُكَبِّرُواْ اللَّهَ عَلَى مَا هَدَاكُم} (البقرة:185)، فالبيانيّون يُقدِّرون حالاً يناسب المعمول بعدها، وهذه الحال تدلُّ على الفعل المُضمَّن، فالتَّقدير في الآية : لتشكروا الله على هدايته إيَّاكم.

الرَّابع: التَّضمين النَّحويّ: وأوَّل من أشار إلى مفهوم التَّضمين (سيبويه) بقوله: ((ومن كلامهم أن يجعلوا الشَّيءَ في موضع على غير حاله في سائر الكلام))[3]، و(سيبويه) لم يصرِّح بلفظة التَّضمين إنَّما أشار إليها بقوله: ((هذا بابُ بابُ استعمال الفعل في اللَّفظ لا في المعنى؛ لاتِّساعِهم في الكلام، والإيجاز والاختصار))[4]، فالتَّضمين مظهرٌ من مظاهر اتِّساع اللُّغة العربيَّة، والتَّوسُّع شائع في كلام العرب.

وأوَّل من أفرد باباً للتّضمين (ابن جنِّي)، وأسماه "**باب تضمين الفعل معنى فعل آخر**"، وعرّفه مُستشهداً بآية من سورة البقرة، وعلَّق عليها بقوله: ((اعلم أنَّ الفعل إذا كان بمعنى فعل آخر، وكان أحدهما يتعدَّى بحرف، والآخر بحرف فإنَّ العرب قد تتَّسع فتوقِع أحد الحرفين موقع صاحبه، إيذاناً بأنَّ هذا الفعل في معنى ذلك الآخر، فلذلك جيءَ منه بالحرف المعتاد مع ما هو في معناه))[5]، فقول (ابن جنِّي) يوحي إلى أنَّ التَّضمين مُختصٌّ بالأفعال، وهو فعلٌ وَرَدَ مع حرف لم يجرِ استعماله معه، بل جيء به للدلالة على الفعل الذي جرى استعماله معه في الغالب، وكلامُه كلُّه قائمٌ على إيراد المعنيين، هذا ما جعله أسلوباً راقياً غفل عنه كثيرون، ولعلَّ في حديثه سبقاً اصطلاحيّاً لتعريف التَّضمين بالمعنى النّحويّ.

ويقول في بيانه: ((هو اتِّصال الفعل بحرف ليس ممَّا يتعدَّى به؛ لأنَّه في معنى فعل يتعدَّى به))[6]، وتحدَّث عن عن إعطاء حكمٍ ما حكمَ سابِقِهِ، في تعليقه على قول الشَّاعر[7]:

مالَ إلى أرطاةِ حِقْفٍ فالطَجَع

فذلك لا يُعدُّ من الأصل، إنَّما أُبدِلت الضَّاد لاماً في "اضطجع"؛ ويذكر بعد ذلك أنَّ ((هذه عادة للعرب وسنَّة مسلوكة إذا أعطوا شيئاً من شيءٍ حكماً ما، قابلوا ذلك بأنْ يُعطوا المأخوذ منه حكماً من أحكامِ صاحبِهِ؛ عمارةً لبينهما وتتميماً للشبه الجامع لهما))[8].

---

(1) – ينظر: *الإيضاح*، ص419 ، و *التَّلخيص*، ص424.

(2)– ينظر: الصّبان، محمد بن علي، *حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك (ومعه شرح الشواهد للعيني)* . د.ط، تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد. المكتبة التوقيفية، مصر، د.ت، ج2، ص138.

(3)– سيبويه، عثمان بن قنبر، *الكتاب*. ط3، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1988م، ج1، ص51.

(4)– نفسه. 211/1.

(5)– ابن جني، *الخصائص*. 1/ 308–309.

(6)– نفسه. 435/2.

(7)– لما رأى أن لا دَعَةْ ولا شِبَعْ مالَ إلى أرطاةِ حِقْفٍ فالطَجَعْ

ينظر: ابن جني، *سر صناعة الإعراب*. ط2، دراسة وتحقيق: د. حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، 1993م، ج1، ص321.

(8) – ابن جني، *الخصائص*.63/1.

أمَّا (ابن هشام) فقد عرَّفه في الباب الثَّامن من كتابه "مغني اللَّبيب عن كتب الأعاريب" الموسوم بـ "**في ذكر أمور كليَّة يتخرَّج عليها ما لا ينحصر من الصُّور الجزئيَّة**" بإيراده في القاعدة الثَّالثة: ((قد يُشربون لفظاً معنى لفظٍ، فيعطونه حكمه، ويُسمَّى ذلك تضميناً، وفائدته أن تؤدّي الكلمة مؤدَّى كلمتين))[1]، فظاهر كلامه أنَّ التَّضمينَ إلحاقُ مادَّةٍ بأخرى لتضمّنها معناها، وأنَّ الكلمة تستعمل في الجمع بين الحقيقة والمجاز، ((ولا يخفى أنَّ "قد" في عُرف المُصنِّفين للتّقليل))[2]، وهو ما خالف فيه (ابن جنّي) واتَّكأ على هذا التَّعريف كثير من العلماء ممَّن أتوا بعده. ومثَّل لذلك بالآية نفسها التي عرَّف (ابنُ جنِّي) من خلالها التَّضمينَ؛ قال تعالى: {الرَّفَثُ إِلَى نِسَائِكُم} (البقرة/187) ضمَّن الرَّفث معنى الإفضاء، فعُدّي بـ"إلى" مثل: {وَقَدْ أَفْضَى بَعْضُكُمْ إِلَى بَعْضٍ} (النساء/21)، وإنَّما أصل الرَّفث أن يتعدَّى بالباء، يقال: أرفث فلان بامرأته[3].

وفي قول (ابن هشام) جمعٌ بين معنيين معاً: الرَّفث وهو فاحش القول، مع الإفضاء وهو إزالة الفضاء، ويعني الإيلاج، وكلاهما مقصودٌ ليمنحَ العلاقة الزوجيَّة رِقّةً ورحمةً، وينأى عن التَّصريح بالمعنى الحيوانيّ، ويسدل ثوبَ السّتر على العلاقة الزَّوجيَّة[4]، فالرَّفث حين أُشرِب معنى الإفضاء أو حمله، جاء منه التَّضمينُ.

ومن التَّعريفات ما جاء في معجم المصطلحات النَّحويَّة ((التَّضمين هو إشراب اللَّفظ معنى لفظٍ آخر، وأخذه حكمه.... والتَّضمين في واقعِهِ بابٌ واسعٌ من أبواب اللُّغة يعمل على توسعتها وتكثير إجازاتها))[5]، والإشراب يعني المُخالطة؛ أي إنَّ اللَّفظ الواحد يختلط فيه معنيان؛ معنى يدلّ عليه اللّفظ، والآخر يدلّ عليه السّياق.

ويقترب منه تعريف مجمع اللُّغة العربيَّة في القاهرة ونصّه: ((التَّضمين: أن يُؤدّيَ فعلٌ أو ما في معناه في التَّعبير مؤدَّى فعلٍ آخر أو ما في معناه، فيُعطى حُكمه في التَّعدية واللزوم))[6].

واتَّبعَ (د. محمَّد بي) ما ذهب إليه (ابن هشام) ومجمع اللُّغة العربيَّة في القاهرة من أنَّ التَّضمينَ إشرابُ فعل أو ما في معناه معنى فعل آخر أو ما في معناه؛ ليُعامل معاملته، ويجري مجراه، ويعطى حكمه في التَّعدية واللّزوم[7].

قياس التَّضمين:

اختلف النّحاة ومن بينهم (ابن جنّي) و(ابن هشام) في القول بقياسيَّة التَّضمين، فنرى (ابن جنِّيّ) آخذاً برأي البصريّين في منع إنابة بعض حروف الجر عن بعض قياساً، واحتجُّ البصريّون على ذلك بعدم إنابة حروف الجزم والنَّصب بعضها عن بعض، وأظهر (ابن جنّي) ميلاً واضحاً نحوهم، فقد أفرد باباً في الخصائص سمَّاه "**باب في استعمال الحروف بعضها مكان بعض**" ، وأنكر على النَّاس تلقّي هذا الباب على ظاهره، فقال: ((هذا بابٌ يتلقَّاه الناس مغسولاً[8] ساذجاً من الصَّنعة، وما أبعد الصَّواب عنه، وأوقفه دونه))[1] ، وبيَّن سبب ذلك ((وذلك أنَّهم يقولون: إنَّ "إلى"

---

(1) – الأنصاريّ، *مغني اللبيب عن كتب الأعاريب*. 897/2.

(2) – حسن، عباس، *النَّحو الوافي مع ربطه بالأساليب الرفيعة والحياة اللُّغوية المتجدِّدة*. ط3، دار المعارف، مصر، د ت، ج2، ص568.

(3) – ينظر: ابن هشام، *مغني اللبيب*، 898/2.

(4) – ينظر: فاضل، د. محمد نديم، *التضمين النحوي في القرآن الكريم. ط1*، مكتبة دار الزمان، المدينة المنورة،2005م. ج1، ص24.

(5) – اللبدي، د. محمد سمير نجيب، *معجم المصطلحات النحوية والصَّرفية*. ط1، مؤسسة الرِّسالة، بيروت،1985م، ص136.

(6) – المغربي، عبد القادر، *مجلة مجمع اللغة العربية*. القاهرة، العدد الأوَّل، المجلد السادس والعشرين، 1934، ص180.

(7) – ينظر: بي، محمد خالد، *التَّضمين النَّحوي بين القدماء والمحدثين* . رسالة ماجستير، إشراف: أ.د: سامي عوض، جامعة تشرين، اللاذقية،1997، ص32.

(8) – مغسولاً: عارٍ من الدّقة، كأنَّه غسل منها. ابن جني، *الخصائص*. 306/2 (الحاشية).

"إلى" تكون بمعنى "مع"، ويحتجُّون لذلك بقول الله سبحانه: {مَنْ أَنْصَارِيَ إِلَى الله} (آل عمران/52)؛ أي مع الله. ويقولون: إنَّ "في" تكون بمعنى "على"، ويحتجَّون بقوله –عزَّ اسمه–: {وَلأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ النَّخْلِ} (طه/71) أي: عليها. ويقولون: تكون "الباء" بمعنى "عن" و"على"، ويحتجّون بقولهم: رميت بالقوس، أي: عنها وعليها... وغير ذلك مما يوردونه))[2].

ونتوقف عند رأي المراديّ؛ إذ ذهب إلى أنَّ "إلى" في هذه الآية أبلغ من "مع" لأنَّك لو قلت: من ينصرني مع فلانٍ، لم يدلّ على أنَّ فلاناً وحده ينصرك، ولا بُدَّ بخلاف "إلى"، فإنَّ نصرة ما دخلت عليه محقَّقةٌ واقعةٌ مجزومٌ بها إذ المعنى في قوله تعالى مبنيٌّ على التَّضمين: من يضيف نصرته إلى نصرة فلان[3].

ويتابع (ابن جنّي): ((ولسنا ندفع أن يكون ذلك كما قالوا؛ لكنَّا نقول: إنَّه يكون بمعناه في مواضع دون موضع، على حسب الأحوال الدَّاعية إليه، والمسوِّغة له، فأمَّا في كلِّ موضعٍ وعلى كلِّ حالٍ فلا))[4].

ولا يُجيز البصريّون النّيابة إلَّا شذوذاً، وذلك إذا لم يمكنهم تأويل الكلام تأويلاً يقبله اللّفظ، أو تضمين الفعل معنى فعلٍ يتعدَّى بذلك الحرف، فالتَّضمين عندهم واقع في الفعل لا في الحرف، ففي قوله ينقد الرَّأي القائل باستعمال الحروف بعضها مكان بعض، ويرى رأي البصريّين في منع النّيابة بالحرف ((ولكن سنضع في ذلك رسماً يُعمَل عليه، ويؤمَن التزام الشَّناعة لمكانه، اعلم أنّ ....))[5].

يختار ابن جني الفعل الَّذي لا يتعدَّى إلى ذلك الحرف عنصرَ التَّضمين، فاستعمال هذا الحرف دالٌّ على معنى الفعل الذي أُلف استعماله معه، وهو من باب التَّضمين، لا من نيابة الحروف مناب بعض، وهو ما ذهب إليه (فاضل السَّامرائيّ) بقوله: ((والحقُّ أنَّ الأصل في حروف الجرّ أنْ لا ينوب بعضها عن بعض، بل الأصل أنَّ لكل حرفٍ معناه واستعمالَه، ولكنْ قد يقترب معنيان أو أكثر من معاني الحروف، فتتعاور الحروف على هذا المعنى... فمثلاً قد يُتوسَّع في معنى الإلصاق بالباء، فيُستعمل للظرفيَّة، فتقول: أقمت بالبلد وفي البلد، ولكن يبقى لكلِّ حرف معناه واستعماله المتفرّد به، ولا يتماثلان تماماً))[6].

والتَّضمين عنده من أبواب الحمل على المعنى الواسعة؛ يؤيّد ذلك ما أورده (ابن هشام): ((قال أبو الفتح في كتاب التَّمام :أحسِب لو جُمع ما جاء منه لجاء منه كتاب يكون مِئِينَ أوراقاً))[7]، ويُفهم من قول (ابن جنّي) أنَّ التَّضمين كثير في كلام العرب لكنَّه لم يصرِّح بقياسه، وأفرد باباً للقياس " **في أنَّ ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب**"، وقال فيه: ((هذا موضعٌ شريفٌ، وأكثر النَّاس يَضعفُ عن احتماله؛ لغموضه ولطفه، والمنفعةُ به عامَّةٌ، والتَّساند إليه مُقوٍّ مُجْدٍ... ألا ترى أنّك لم تسمع أنت ولا غيرُك اسم كلّ فاعل ولا مفعول، وإنَّما سمعتَ البعضَ [8] فقِسْتَ

---

(1) – ابن جني، *الخصائص*. 306/2.

(2) – نفسه.307/2-308

(3) – ينظر: المرادي، الحسن بن قاسم، *الجنى الدَّاني في حروف المعاني*. ط1، تحقيق: فخر الدين قباوة، ومحمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1992م، ص385– 386.

(4) – ابن جني، *الخصائص*.308/2.

(5) – نفسه. 308/2. (النصّ موجود في الصفحة 6 من البحث).

(6) – السامرائي، د. فاضل صالح، *معاني النحو*. ط1، دار الفكر، الأردن، 2000م، ج3، ص7–8.

(7) – ابن هشام، *مغني اللبيب*. 899/2.

(8) – الأفصح استخدام كلمة "بعض" مجرّدة من "أل" التعريف ، وقد وردت عن العرب معرَّفةً بالألف واللام كقول المجنون : "لا تنكر البعض من ديني فتجحده" .. وأكثرَ ابن جنّي من استخدام "كل" و "بعض" بالألف واللام. وذكر صاحب المصباح المنير نقلاً عن الأزهري ما

عليه غيره. فإذا سمعت " قام زيد" أجزْتَ: ظَرُفَ بِشْر، وكرُم خالد))[1].

ويرى أنّه لو جُمعت تضمينات العرب لجاءت في كتاب، وظاهر القول أنَّه قياسيٌّ؛ لأنَّه كثير في كلام العرب، وهو القائل: ((فقسْ على هذا؛ فإنَّك لن تعدم إصابة بإذن الله ورشداً))[2]، فقوله يدلُّ على كثرة التَّضمين في اللُّغة العربيَّة دون الإشارة إلى قياسيَّته صراحةً، ولعلّه لم يجرؤ على ذلك لصعوبة التَّضمين بدليل وصفه له بأنَّه فصلٌ لطيفٌ، وقوله يعتمد على سلامة الذَّوق اللُّغويّ، وراح (ابن جنّي) يضرب الأمثلة الكثيرة، ورأى أنَّ من الصَّعب الإلمامَ به، ففي اللّغة العربيَّة كثيرٌ من التَّضمين الذي لو جمع لجاء في كتابٍ ضخمٍ، وهو من الأساليب الّتي لجأت إليه العرب لما فيه من الأُنس والفقاهة، ويدلُّ على أنّ لغتنا العربيّة تستخدم اللَّفظ بمعانٍ مختلفةٍ على وفق السِّياق الذي جاء به، ولا تقصره على معنى واحدٍ[3].

وبيّن (ابن هشام) رأيه في التَّضمين في ذكره موقفَي البصريّين والكوفيّين من قضيَّة التَّضمين بقوله: ((مذهب البصريّين أنَّ أحرف الجرّ لا ينوب بعضها عن بعض بقياس، كما أنَّ أحرف الجزم وأحرف النَّصب كذلك، وما أوهم ذلك فهو عندهم إمَّا مؤوَّلٌ تأويلاً يقبله اللَّفظ كما في {وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ النَّخْلِ} (طه71) إنَّ "في" ليست بمعنى "على"، ولكن شبَّه المصلوب لتمكّنه من الجذعِ بالحالّ في الشَّيء؛ وإمَّا على تضمين الفعل معنى فعلٍ يتعدَّى بذلك الحرف))[4].

وأكَّد (الزَّركشي) أنَّ المصلوب لا يُجعَل على رؤوس النَّخل، وإنَّما يُصلَب في وسطها فكانت "في" أحسن من "على"[5]. ولعلَّ "أصلبنّكم" في الآية السَّابقة مُضمَّنة معنى "أثوينّكم" * وذلك لإفادة المعنيين جميعاً؛ وجاء التَّعبير بالصَّلب؛ لأنَّه أراد القتلة المعروفين بالصّلب على وجه الخصوص، فهو يهدّدهم بجعل جذوع النَّخل لحوداً لهم وقبوراً.

يتابع (ابن هشام) بقوله: ((كما ضمَّن بعضهم "شربن" في قوله: شربْنَ بماء البحر.....*

معنى "روين"، و"أحسن" في {وَقَدْ أَحْسَنَ بي} (يوسف100) معنى "لطف"، وإمَّا على شذوذ إنابة كلمة عن أخرى، وهذا الأخير هو مُجمَل الباب كلِّه عند أكثر الكوفيّين، وبعض المتأخّرين، ولا يجعلون ذلك شاذّاً، ومذهبهم أقلُّ تعسُّفاً))[6]، وإذا كان الفعل "أحسن" يتعدَّى بالباء فلا تضمين في ذلك، وما دام الخلاف قائماً فتضمينه معنى "لطف" المتعدّي بالباء يستقيم إليه السّياق؛ لأنَّ اللّطف فرع من الإحسان.

نصّه: "أجاز النحويون إدخال الألف واللام على بعض وكل إلاّ الأصمعي"، وقد اتخذ مجمع اللغة العربية بالقاهرة قراراً بجواز دخول الألف واللام على "كل" و "بعض". يُنظر: عمر، أحمد مختار، *معجم الصواب اللغوي*. ط1، عالم الكتب، القاهرة، 2008م. ص137.

(1) – ابن جني، *الخصائص*.357/1.

(2) – نفسه. 315/2.

(3) – ينظر: ابن جني، *الخصائص*. 310/2.

(4) – ابن هشام، *مغني اللبيب عن كتب الأعاريب*.150/1 ، وينظر: السيوطي، جلال الدين، *همع الهوامع في شرح جمع الجوامع* . د.ط، تحقيق: د. عبد الحميد هنداوي، المكتبة التَّوقيفية، القاهرة، د.ت، ج2، ص445.

(5) – ينظر: الزّركشي، بدر الدين محمد بن عبدالله، *البرهان في علوم القرآن* . ط1، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية عيسى البابى الحلبي وشركائه، 1957م. ج4، 176.

(*) – ثوى في حفرته وأثويته: أي ألزمته الثواء، وهو طول المقام ينظر: *لسان العرب*، مادة (ثوي)

(**) – وهو قول أبي ذؤيب : شَرِبنَ بماءِ البحرِ ثُمَّ ترفَّعَت مَتَى لُجَجٍ خُضْرٍ لَهُنَّ نَئيجُ

(السكري، أبو سعيد، *شرح أشعار الهذليين* . حققه: عبد الستار أحمد فراج، راجعه: محمود محمد شاكر. دار العروبة، القاهرة، ج 1، ص129) وقوله "متى لجج: من لجج، والنئيج: المرّ السّريع.

(6) – ابن هشام، *مغني اللبيب*. 150/1-151.

وبعد أن ذكر (ابن هشام) مذهبي البصريّين والكوفيّين، لم يقبل برأي الكوفيّين الّذين لا يحتاجون إلى التَّضمين؛ لأنَّ نيابةَ حروف الجرّ عن بعضها قياسٌ عندهم، والتَّضمين من باب الشُّذوذ، وإن كثر وقوعه في الكلام، ويحدّد رأيه ((قولهم "ينوب بعض حروف الجرّ عن بعض"، وهذا أيضاً ممَّا يتداولونه ويستدلّون به، وتصحيحه بإدخال "قد" على قولهم ينوب، وحينئذٍ يعتذَّر استدلالهم به؛ إذ كلّ موضع ادَّعوا فيه ذلك يقال لهم فيه: لا نُسلّم أنَّ هذا ممَّا وقعت فيه النّيابة، ولو صحَّ قولهم لجازَ أن يقال: مررت في زيد، ودخلت من عمرو، وكتبت إلى القلم، على أنَّ البصريّين ومَنْ تابعهم يرون في الأماكن الَّتي أُدُّعيت فيها النِّيابة أنَّ الحرف باقٍ على معناه، وأنَّ العامل ضُمِّن معنى عاملٍ يتعدَّى بذلك الحرف، لأنَّ التَّجوُّز في الفعل أسهلُ منه في الحرف))[1]. وفي إدخال (ابن هشام) "قد" على جملة "ينوب بعض حروف الجرّ عن بعض" دلالة منه على قلَّة تناوُب الحروف، فهو ينكر على التَّضمين في نيابة الحروف قياسيَّتَهُ، وهو في ذلك يقترب من رأي (ابن جنّي).

ومع هذه الشَّهادة الَّتي أقرَّ فيها للقائلين بالنّيابة بقلَّة التَّعسُّف، نرى تصريح (ابن هشام) في مواطن كثيرة بوقوع حرف مكان حرف، وإعطائه معناه، ففي الباب الأوَّل من مغني اللَّبيب تحدَّث باستفاضة عن الأدوات، ومنها حروف الجرّ الّتي بيَّن معانيها، ونبَّه إلى تعدُّد المعاني للحرف الواحد في طائفة ممّا درسه منها، فضلاً عملى ذكره في كُتبه الأخرى، مثل "أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك" ؛ وأضرب لهذه المسألة أمثلة في الآتي:

قال في حرف الباء: ((الباء المفردة: حرف جرّ لأربعةَ عشرَ معنى))[2].

ولعلَّ هذه القول في هذه الحروف يندرج ضمن ترادُف الحروف الأُحاديَّة. وللحروف الثّنائيّة نصيبٌ وافرٌ من كلام (ابن هشام) في ترادُفِها. ومنها "عن" ((لها عشرةُ معانٍ))[3]. ومن الحروف الثلاثية "إلى" قال فيه: (حرف جرّ له ثمانية معان)[4].

وهذه الأقوال دليل على أنَّه قال بالتَّرادُف، ووجَّه به قسماً من شواهده، فيرى أنَّ "مِن" مرادفة لـ"عن"، قال في ذكره لمعاني "من": ((السَّادس: مرادفة "عن"، نحو{فَوَيْلٌ لِلْقَاسِيَةِ قُلُوبُهُمْ مِنْ ذِكْرِ اللَّهِ} (الزمر/22)، {يا وَيْلَنَا قَدْ كُنَّا فِي غَفْلَةٍ مِّنْ هَذَا} (الأنبياء/97)، وقيل: هي في هذه للابتداء؛ لتفيد أنَّ ما بعد ذلك من العذاب أشدُّ، وكأنَّ هذا القائل يُعلِّق معناها بـ"ويل"، مثل: {فَوَيْلٌ لِلَّذِينَ كَفَرُوا مِنَ النَّارِ} (ص/27)، ولا يصحُّ كونه تعليقاً صناعيَّاً للفصل بالخبر، وقيل: هي فيهما– في الآيتين السَّابقتين– للابتداء، أو هي في الأولى للتَّعليل، أي: من أجل ذكر الله؛ لأنَّه إذا ذُكر قسَت قلوبهم))[5].

والذي نراه فيما جاء في سورة الزُّمر قائمٌ على تضمين اسم الفاعل "قاسية" معنى "نافرة" أولى من تضمين الحرف "من" معنى "عن"؛ لأنَّ القسوة تتولَّد من النَّفور، وأنَّ ما رجّحه (ابنُ هشام) معتمدٌ على ضابطٍ في موقفه من مفهوم التَّأويل النَّحويّ، فمن أصول التَّأويل المُعتمدَة عنده في الآيات القرآنية أن يكون لذلك التَّأويل استعمال في النُّصوص القرآنيَّة فيُقاس عليها؛ لذا أورد في معاني "عن": ((السَّابع: مرادفة "من" نحو {وَهُوَ الَّذِي يَقْبَلُ التَّوبَةَ عَنْ عِبَادِهِ وَيَعْفُو عَنِ

---

(1) – نفسه. 861/2.

(2) – ابن هشام، *مغني اللبيب*. 137/1. وذهب في أوضح المسالك إلى أن للباء اثني عشر معنى، ينظر: الأنصاري، ابن هشام، *أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ومعه كتاب عدة السالك إلى أوضح المسالك لمحمد محي الدين عبد الحميد* . د. ط، المكتبة العصرية، بيروت، د.ت، ص35.

(3) – ابن هشام، *مغني اللبيب*. 196/1.

(4) – نفسه. 104/1.

(5) – نفسه. 423/1.

السَّيِّئَاتِ} (الشّورى/25)))[1]. ولعلّه جاء بـ"عن" لتأخُذ من الفعل "قبل" قرينة مخصَّصة يُستشفُّ من ورائها القبول الّذي جاء بمعنى الرِّضى، فهو يتقبَّل توبة التّائبين مع الرِّضى عنهم.

ومنه قوله تعالى: {أُولَئِكَ الَّذِينَ نَتَقَبَّلُ عَنْهُمْ أَحْسَنَ مَا عَمِلُوا} (الأحقاف/16)، وسياق النَّصِّ يدلُّ على أنَّ الله يُخبر عن أولئك التَّائبين السَّاعين إلى مرضاته، فهو يتحرَّى عن أفضل أعمالهم، والتَّضمين هنا جمع معنيين هما التَّحرّي والقبول، وجاء تعدّي القبول بـ"عن" ليمنحَ اللَّطيفة الَّتي قصدها (ابن جنّي) في حديثه عن التَّضمين((فصل من العربيّة لطيفٌ))[2]. فالفعل "يقبل" في الأمثلة السَّابقة يتعدَّى بـ"مِن"، وقد ورد في النُّصوص القرآنيَّة كما مثَّل (ابن هشام) متعدّياً بحرف آخر، وجَّه ذلك الحرف على النِّيابة.

ويأتي التَّضمين النَّحوي في الخصائص والمغني على استعمالَين:

1-التَّضمين الذي يُذكر علَّةً للمبنيَّات من الأسماء: وهو أن يدلَّ الاسم بالوضع على معنى حقُّه أن يدلَّ عليه بالحرف، سواءٌ أُوضِعَ لهذا المعنى حرفٌ أم لا؛ أي التَّعلُّق بعلَّة بناء أسماء الإشارة وأدوات الشَّرط والاستفهام، فإنَّها تضمَّنت معنى من معاني الحروف، فخَلفت حرفاً في معناه، وأدَّت به معنى كان حقّه أن يُؤدّى بالحرف.

أوضح (ابن جنِّي) مصطلح البناء؛ إذ أفرد له باباً خاصّاً أسماه "**باب القول على البناء**"، وعرَّفه بقوله: ((وهو لزوم آخر الكلمة ضرباً واحداً: وكأنَّهم إنّما سمَّوه بناء؛ لأنَّه لمّا لزم ضرباً واحداً فلم يتغيَّر تغيُّر الإعراب سُمِّيَ بناءً، من حيث كان البناء لازماً موضعَه، لا يزول من مكان إلى غيره))[3]، وخصَّه البناء على أنَّه لزوم آخر الكلمة حركة واحدة لا تتغيَّر بتغيُّر الإعراب، على العكس من الإعراب، فإنَّ الكلمة تتَّخذ من موقعها في الجملة علامةَ إعرابها، وبحسب موقعها كأن تكون فاعلاً أو مفعولاً به أو صفةً أو بدلاً وما إلى ذلك من مُتعلِّقات الجملة.

والبناء سمة الأسماء، والحروف على أُصولها مبنيَّة، كما عرض لبعض الأفعال ما أوجبت لها الإعراب فأُعربت، وتلك العلّة مضارعةُ الأسماء، وعرض لبعض الأسماء علَّة منعتها من الإعراب، فبُنيت والتزم آخرها حركة واحدة[4].

ويتضمَّن الاسم معنى الحرف؛ أي المعاني الجزئيَّة؛ كالشَّرط والإشارة، والتّعجب، والأمر. وبيَّن (ابن هشام) في الباب الخامس من المغني: ((وفائدة التَّضمين أن يدلّ بكلمة واحدة على معنى كلمتين، يدلك على ذلك أسماء الشَّرط والاستفهام))[5]. وبيَّن في شرح القطر : ((ولتثنية المذكَّر ذان بالألف رفعاً، كقوله تعالى: {فَذَانِكَ بُرْهَانَانِ} (القصص/32)، وذين بالياء جرَّاً ونصباً كقوله تعالى: {رَبَّنَا أَرِنَا اللَّذَيْنِ} (فصلت/29)، ولتثنية المؤنَّث: تان، بالألف رفعاً كقولك جاءتني هاتان، وهاتين، بالياء جرَّاً ونصباً، كقوله تعالى: {إِحْدَى ابْنَتَيَّ هَاتَيْنِ}(القصص27)))[6].

واعترض عليه الشَّيخ محيي الدِّين عبد الحميد، فقال مُعلِّقاً عليه: ((عبارة المؤلِّف تميل إلى اعتبار "ذان وذين" و"تان وتين" مثنَّيين حقيقةً، وهو رأي ضعيف عند المحقِّقين من علماء العربيَّة، والصَّحيح عندهم أنَّها ألفاظٌ مبنيَّةٌ جيء بها على صورة المثنّى، ووضع ذو الألف للاستعمال في حال الجرّ وحال النَّصب، كما وضعوا ألفاظاً مختلفةً من

---

(1) – نفسه. 198/1.

(2)– ابن جني، *الخصائص*. 310/2.

(3) – ابن جني، *الخصائص*.37/1.

(4) – ينظر: بي، محمد، *التضمين النحوي بين القدماء والمحدثين*. ص32.

(5) – ابن هشام، *مغني اللبيب*. 687/2.

(6)– الأنصاري، ابن هشام، *شرح قطر الندى وبل الصدى، ومعه كتاب سبيل الهدى بتحقيق شرح قطر الندى* . محمد محيي الدين عبد الحميد. ط1، المكتبة العصرية، بيروت، 1994م، ص176.

الضَّمير، وجعلوا لكلٍّ لفظ منها موضعاً، نحو "أنا وأنت وهو" للاستعمال في حال الرَّفع، و"إيَّاك" وأخواته للاستعمال في حال النَّصب، وإنَّما قلنا: إنّ هذا الرَّأي هو الصَّحيح لثلاثة أسباب :

الأوَّل: أنّ علّة البناء موجودة في أسماء الإشارة كلّها.

الثَّاني: أنّ "ذان" ليس مبنيّاً على مفرده؛ إذ لو ثنّي مفردُه لقيل : ذيان كما يقال في تثنية فتى : فتيان.

الثَّالث: أنّ من شروط الاسم الَّذي يراد تثنيته أن يُقصد تنكيره كما ذكرنا في بحث المثنّى، وقد عُلم أنَّ أسماء الإشارة لا تقبل التَّنكير بحال من الأحوال))[1].

وذكر ابن هشام في أوضح المسالك: ((وإنَّما أعرب "هذان وهاتان" مع تضمّنهما لمعنى الإشارة؛ لضعف الشَّبه بما عارضه من مجيئهما على صورة المثنى، والتَّثنية من خصائص الأسماء))[2].

وقد يأتي الكلام محمولاً على معنى النَّفي؛ لأنَّه لم يسبق بأداة نفي، وإنَّما يفهم من السِّياق، ومن أهمّ المواضع الَّتي يُحمَل فيها على معنى النَّفي "الاستفهامُ" الَّذي يخرج عن معناه الحقيقيّ إلى معانٍ مجازيَّةٍ كثيرةٍ؛ ومنها معنى النَّفي، ومن ذلك "مَن" عندما تأتي "إلاّ" بعدها؛ قال ابن هشام: ((وإذا قيل: مَن يفعل هذا إلاّ زيد؟ فهي "مَن" الاستفهامية، أُشرِبت معنى النَّفي))[3]، ومن ذلك قوله تعالى: {مَن ذَا الَّذِي يَشْفَعُ عِنْدَهُ إِلاَّ بِإِذْنِهِ} (البقرة/255)؛ أي لا أحد يشفع عنده إلَّا بإذنه.

وتحمل "أيّ" معنى النَّفي، وهو ما ذهب إليه ابن جنّي في تعليقه على قول المتنخّل الهذليّ[4]:

فاذهَبْ فأيُّ فتًى في النَّاسِ أَحْرَزَهُ مِنْ يومه ظُلَمٌ دُعْجٌ ولا جَبَلُ

إذ أدخل "لا"؛ لأنَّ المعنى: ما فتى في النَّاس أحزره ظُلَم ولا جبل[5].

ومنه قول ابن هشام في مغنيه: ("حيث" و"إذ" ويضمّنان حينئذ معنى "إنْ" الشَّرطية فيجزمان فعلين) [6]؛ وذكره في مسألة لزوم "إذ" الإضافة إلى جملة، قال: ((تلزم "إذ" الإضافة إلى جملة، إمَّا اسميّة نحو: {وَاذْكُرُواْ إِذْ أَنتُمْ قَلِيلٌ} (الأنفال/26) أو فعليَّة فعلُها ماضٍ لفظاً ومعنىً نحو : {وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلاَئِكَةِ } (البقرة/30)..... أو فعليَّة فعلُها ماضٍ معنىً لا لفظاً نحو: {وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَاهِيمُ الْقَوَاعِدَ} (البقرة/127) ....))[7].

وذكر في حديثه عن معاني اللَّام المفردة، قال: (الرَّابع: اللّام الدَّاخلة على أداة الشَّرط للإيذان بأنَّ الجواب بعدها مبنيٌّ على قسَم قبلها، لا على الشَّرط،.... وأكثر ما تدخل على "إن"، وقد تدخل على غيرها، كقوله:

لمَتَى صَلَحتَ لِيُقْضَيَنْ لكَ صالحٌ ولتُجزَيَنَّ إذا جُزيتَ جميلا

وعلى هذا فالأحسن في قوله تعالى: { لَمَا آتَيْتُكُم مِّن كِتَابٍ وَحِكْمَةٍ } (آل عمران/81)، ألَّا تكون موطئة، و"ما" شرطيَّة، بل للابتداء، و"ما" موصولة؛ لأنَّه حملٌ على الأكثر) [8]. وهذا كسابقه في كون معناه القياس أي: قياس على الأكثر.

---

(1) – ابن هشام، *شرح قطر الندى*. 176 (الحاشية3).

(2) – ابن هشام، *أوضح المسالك*. 31/1.

(3) – ابن هشام، *مغني اللبيب*. 431/1.

(4) – *شرح أشعار الهذليين*. ص1282. وفي الديوان: (من حَتْفِهِ)

(5) – ينظر: ابن جني، *الخصائص*. 433/2.

(6) – ابن هشام، *مغني اللبيب*. 410/1.

(7) – نفسه. 166/1.

(8) – نفسه. 310/1–311.

2-التَّضمين المتعلِّق بالتعدّي واللزوم:

جعل النّحاة لكلِّ أداةٍ من أدوات المعاني معنىً مخصوصاً لا يفارقها، فـ "إلى" لانتهاء الغاية، و"في" للظَّرفيَّة، و"على" للاستعلاء.... الخ. وقد تخرج هذه الأداة عن معناها الَّذي وضعت له، ولا يتَّضح ذلك إلَّا من خلال السّياق اللّغويّ ووضعها في تركيب معيَّن يتحدَّد على ضوئه المعنى المقصود لها، مع ملاحظة الضوابط والقرائن والمقام.

فاستعمال "من" مثلاً في قوله تعالى: {فَلَمَّا قَضَى زَيْدٌ مِنْهَا وَطَراً زَوَّجْنَاكَهَا} (الأحزاب/37) جعل الفعل "قضى" يتضمّن معنى "طابت نفسه" أو "بلغ حاجته"[1].

ويطالعنا ابن جنِّي في أثناء حديثه عن صور الحمل على المعنى بقوله: ((ومنه بابٌ من هذه اللُّغة واسعٌ لطيفٌ طريفٌ، وهو اتِّصال الفعل بحرفٍ ليس ممَّا يتعدّى به؛ لأنَّه في معنى فعل يتعدّى به. من ذلك قوله تعالى: {أُحِلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ الصِّيَامِ الرَّفَثُ إِلَى نِسَائِكُمْ} (البقرة:187)، وأنت لا تقول رفثت إلى المرأة إنَّما تقول رفثت بها أو عليها لكنَّه لمَّا كان الرفث بمعنى الإفضاء وكنت تعدّي أفضيت بـ"إلى"؛ كقولك أفضيت إلى المرأة جئت بـ"إلى" مع الرفث إيذاناً وإشعاراً بأنه بمعناه))[2].

ويبيّن ذلك بتعليقه على ((صحَّحوا "عور" و"حول" لمَّا كانا في معنى أعورَّ وأحولَّ. وكما جاؤوا بالمصدر فأجروه على غير فعله لما كان في معناه؛ نحو قوله:[3]

..... **وإن شئتم تعاودنا عواداً**

لما كان التَّعاوُد أن يعاود بعضهم بعضًا، وعليه جاء قوله:[4]

..... **وليسَ بأَنْ تتبَّعَــهُ اتِّبَاعَـــا**))[5].

والشّاهد: "تتبّعه اتّباعاً"، فإنَّه أكّد قوله: تتبعه بقوله: اتّباعا، واتِّباع: افتعال، مصدر اتَّبع، أمَّا مصدر الفعل "تتبّع" ، فهو "التتبّع"، فكان القياس أن يقول: تتبُّعاً، ولكن لمَّا كان المعنى واحداً في "تتبّع، واتّبع"، أكدّ كلّ واحد منهما بمصدر الآخر.

ويقول أيضاً: ((وأصنع من هذا قول الهذليّ:[6]

ما إنْ يَمسُّ الأرضَ إلَّا مَنكِبٌ منهُ وحَرْفُ السَّاقِ طَيّ المِحْمَلِ

فهذا على فعل ليس من لفظ هذا الفعل الظاهر، ألا ترى أن معناه: طوي طيّ المحمل، فحمل المصدر على فعل دلَّ أوَّل الكلام عليه، وهذا ظاهر))[7]، ولعلَّ الشَّاهد فيه: نصب "طيّ المحمل" بإضمار فعل دلّ عليه قوله: ما إن يمسَّ الأرض إلا منكب منه وحرف السَّاق؛ لأنَّ هذا القول يدلّ على أنَّه طوي طيّاً.

ونقرأ في قول الله تعالى: {هَلْ لَكَ إِلَى أَنْ تَزَكَّى} ونحن نقول: هل لك في كذا، لكنَّه لمَّا كان على هذا دعاء منه

---

(1) – *التَّضمين النَّحوي في القرآن الكريم*، ج1 ص67.

(2) – ابن جني، *الخصائص*. ج2/308-309. وينظر: ابن هشام، *مغني اللبيب*. 2/685-686.

(3) – ابن جني، *الخصائص*. 2/309.

(4) – البيت: وَخَيْرُ الأَمْرِ مَا اسْتَقْبَلْتَ مِنْه وَلَيْسَ بِأَنْ تَتَبَّعَهُ اتِّبَاعَا، ينظر: القطامي، عمير بن شبيم التغلبي، *ديوان القطامي . عمير ابن شبيم التغلبي*. دراسة وتحقيق: د. محمود الربيعي. الهيئة المصرية للكتاب، 2001م. ص265.

(5) – ابن جني، الخصائص. 2/311.

(6) – السكري، أبو سعيد، *شرح أشعار الهذليين*. 1/1074. (المحمل: محمل السَّيفِ)

(7) – ابن جني، *الخصائص*. 2/309.

"ص" صار تقديره: أدعوك وأرشدك إلى أن تزكى[1] وقال:[2]

بَطَلٍ كَأنَّ ثِيَابَهُ في سَرْحَةٍ يُحْذَى نِعالَ السَّبتِ ليسَ بتوأم

((أي: على سرحة ؛ وجاز ذلك من حيث كان معلومًا أن ثيابه لا تكون في داخل سرحة؛ لأنَّ السّرحة لا تنشقُّ فتستودعَ الثيابَ ولا غيرها، وهي بحالها سرحة))[3]، فهذا على فعل ليس من لفظ هذا الفعل الظاهر، ألا ترى أنَّ معناه: طوى طيّ المحمل، فحمل المصدر على فعل دلَّ أول الكلام عليه، وقوله: ليس بتوأم: يريد أنَّه لم يزاحمه أحد في بطن أمّه، فيكون ضعيف الخلقة، والشَّاهد أنّ "في" بمعنى "على".

((وأمَّا قول بعض الأعراب:

نلوذ في أمٍّ لنا ما تُغتصَبْ مـــن الغمام ترتدي وتنتقِبْ

فإنَّه يريد بأمّ: سلمى، أحد جبلي طيء. وسمَّاها أمّاً لاعتصامهم بها، وأُويّهم إليها. واستعمل "في" موضع الباء، أي: نلوذ بها؛ لأنَّهم إذا لاذوا بها فهم فيها لا محالة؛ إذ لا يلوذون ويُعصِمون بها إلّا وهم فيها؛ لأنَّهم إن كانوا بُعَداء عنها فليسوا لائذين بها، فكأنه قال: نسمُك [4] فيها ونتوقّل[5] فيها. فلأجل ذلك ما استعمل "في" مكان الباء. فقس على هذا، فإنَّك لن تعدم إصابة بإذن الله ورشدًا))[6]. ولعلَّنا نلحظ من قول (ابن جنّي) أنَّه فسَّره بمذهب النِّيابة في الحروف. ويشترط هنا لصحَّة التَّضمين أن يكون الفعلان متَّحدين في المعنى، وإلَّا فُسِّر بمذهب النِّيابة في الحرف [7]، ووجه المعنى هو المحدِّد لصحَّة التضمين من عدمه.

ومنه قول الفرزدق:

كيف تراني قالِباً مجنِّي أضربُ أمري ظهرَهُ للبطن

قد قتلَ اللهُ زياداً عنِّي

يُعلِّق عليه (ابن جنّي): ((لمَّا كان في معنى: صرفه عنّي، وكان أبو علي يستحسنه، وينِّبه عليه))[8]، وذهب (ابن هشام) إلى القول: ((أي صرفه عني بالقتل"))[9]. فقد أدخل "عن" على "قتل"، و"قتل" لا يتعدَّى بها؛ لكنَّه ضمَّن "قتل" معنى "صرف"؛ فعندما يقتله يكون قد صرفه عنه.

ومنه قول القحيف العقيلي:[10]

إذا رَضيَتْ عليَّ بنو قُشَيْرٍ لعمرُ اللهِ أعجَبَني رِضاها

---

(1) – ينظر: نفسه. 2/309-310.

(2) – عنترة، *شرح ديوان عنترة: الخطيب التبريزي* ، قدم له ووضع هوامشه وفهارسه: مجيد طراد. ط 1، دار التاب العربي، بيروت، 1922م. ص177. (السّرحة: الشجرة. نعال السبت: المدبوغة بالقرظ، وإنَّما قصدها لأنَّ الملوك كانت تلبسها، ليس بتوأم: ليس ضعيفاً)

(3) – ابن جنّي، *الخصائص*. 2/312.

(4) – سمك الشيءُ سُموكاً: ارتفعَ. والسّامك: العالي المرتفع. (*لسان العرب*: "سمك").

(5) – التوقُّلَ : الإسراع في الصعود . (لسان العرب: "وقل").

6) – ابن جني، *الخصائص*. 2/314-315.

(7) – ينظر: بي، محمد، *التَّضمين النَّحوي بين القدماء والمحدثين*. ص83.

(8) – ابن جني، *الخصائص*.2/435

(9) – ابن هشام، مغني اللبيب :2/899.

(10) – العقيلي، القحيف، *شعر القحيف العقيلي* . صنعة: د. حاتم صالح الضامن المجمع العلمي العراقي، بغداد، ج 3، المجلد 37، 1986م. ص252.

((فلذلك استعمل "على" بمعنى "عن"))[1]. ومن النَّحويين الَّذين ضمَّنوا "على" في البيت بمعنى "عن" (ابن هشام) هشام) في المغني في معاني "على" فقال: (الثالث: المجاورة كـ"عن" كقوله: .....أي: عنِّي، ويحتمَّل أن "رضيَ" ضمن معنى "عطف"، وقال الكسائي: حمل على نقيضه وهو سخط)[2].

وفي الباب الثَّامن من المغني "**في ذكر أمور كلية يتخرَّج عليها ما لا ينحصر من الصُّور الجزئيَّة وهي إحدى عشرة قاعدة**"، وبيّن في القاعدة التَّاسعة: (تعدِّي "رضي" بـ"على" في قوله: إذا رضيت علي بنو قشير....

لما كان "رضي علي" بمعنى، أقبل عليه بوجه ودّه، فالتَّوجيه عنده على التَّضمين وليس على النّيابة في هذا الشّاهد.

ومنه قول الأعشى:[3]

..... سبحان من علقمة الفاخر

وأوضحه (ابن جني) بقوله: (علّق حرف الجر بسبحان لمّا كان معناه: براءة منه).[4]

وقال طفيل:[5]

رَمَتْ عن قِسيِّ الماسخِيّ رجالهم بأحسنَ ما يُبْتَاعُ من نَبْل يَثْرِبِ

ومنه قول النَّابغة:[6]

فلا تتركَنّي بالوعيدِ كأنّني إلى النَّاسِ مَطْليٌّ به القارُ أجربُ

وقد ذكر (ابن عصفور) أنَّ قول النابغة "إلى النَّاس مطلي به القار أجرب" : إنَّما وقعت فيه "إلى" موقع "في"؛ لأنه إذا كان بمنزلة البعير الأجرب المطليّ بالقطران الذي يخاف عدوّه فيطرد عن الإبل إذا أراد الدخول بينها، إذا كان مبغضاً إلى النَّاس. فعُومِل "مطليٌّ" معاملة "مبغض"[7]؛ أي (على تضمين "مطليٌّ" معنى مبغَض")[8].

وقال أبو كبير الهذلي:[9]

حملتْ بهِ في ليلةٍ مزؤودةٍ كَرهاً وعقدُ نِطاقها لم يُحلِلِ

عدَّى "حملت" بالباء وحقّه تعديته بنفسه؛ لأنَّ المعنى حبلت به، أو ضمّن "حملت" معنى "علقت"، وعدَّى "حمل" بـ "الباء"، وهو متعدٍّ بنفسه؛ فضمّنه معنى "حبلت".

---

(1) – ابن جني، *الخصائص*. 311/2

(2) – ابن هشام، *مغني اللبيب*. 191/1.

(3)– البيت(أقول لمّا جاءني فجرُهُ سبحان من علقمة الفاخر)، الأعشى الكبير، *ديوان الأعشى الكبير (ميمون بن قيس). د.ط*، شرح وتعليق: محمد حسين، مكتبة الآداب، الإسكندرية، مصر، 1950م. ص142(سبحان منه: تعجُّب؛ أي سبحان الله منه)

(4) – ابن جني، *الخصائص*.435/2(قالباً مجني: أفعل ما شئت لا أتروَّع ولا أتوقَّع. *لسان العرب*: مادة قتل)

(5) – الغنوي، طفيل، *ديوان طفيل الغنوي: شرح الأصمعي*. ط1، تحقيق: حسان فلاح أوغلي، دار صادر، بيروت، 1997م، ص44. وفي الديوان رواية أُخرى: رَمَتْ عن قِسيِّ الماسخِي رجالنا بأجودَ ما يُبْتَاعُ من نَبْل يَثْرِبِ (الماسخيّ: رجل نسبت إليه القسيُّ. يبتاع: يُشترى بيثرب)

(6) – *ديوان النَّابغة الذُّبيانيّ*، ص73. وقوله" فلا تتركني بالوعيد"؛ أي لا تدعني كأنّي بعير أجرب قد طُلي بالقار، وهو القطران، يتحاماه النَّاس ويطردونه عن إبلهم ؛ لئلَّا يعديها بجربه.....ويحتمل أن يكون في مطليّ ضمير البعير، كأنَّه قال: كأنّي بعير مطليّ أجرب فيه القار أو عليه القار.

(7)– ينظر: الإشبيليّ، ابن عصفور، *ضرائر الشِّعر*. ط1، تحقيق: إبراهيم محمَّد، دار الأندلس، بيروت، 1980، ص238.

(8)– ينظر: ابن هشام، مغني اللبيب، 105/1.

(9) – شرح أشعار الهذليّين، ص1072. مزؤودة: فزعة)

ويُعلِّق ابن هشام على حديث للرَّسول ((كلُّ مولودٍ يولدُ على الفطرةِ حتَّى يكون أبواهُ هما اللَّذان يُهوِّدانه أو يُنصِّرانه))[1]، فلا يجوز أن يعلَّق "حتَّى" بـ "يولد"، لأنَّ الولادة لا تستمرّ إلى هذه الغاية، بل الَّذي يستمرّ عليها كونه على الفطرة، فالصَّواب تعليقه بما تعلَّقت به "على"[2].

ولعلَّ في قول الرّسول "ص" نهياً عن المسارعة إلى القطع من غير أن يكون هنالك دليل قاطعٌ؛ أي تَوَهُّم تعلُّق "حتى" بـ "يولد"، والأرجح تعلُّقها بحال من الضَّمير المقدَّر "هو" في يولد.

وقول الشَّاعر:[3]

تركْتِ بِنا لُوحاً ولَو شِئتِ جادَنا بُعَيْدَ الكَرَى ثَلْجٌ بكَرْمانَ ناصِحُ

((فإنَّ المتبادر تعليق بُعيد الكرى بجاد، والصَّواب تعليقه بما في ثلج من معنى بارد، إذ المراد وصفها بأنَّ ريقها يوجد عقب الكرى بارداً، فما الظَّنّ به في غير ذلك الوقت؟ لا أنَّه يتمنَّى أن تجود له به بُعيد الكرى دون ما عداه من الأوقات))[4].

والشَّاهد في البيت "جادنا بُعيد الكرى ثلج" حيث نقل ابن هشام أنّ الظَّرف "بعيد" لا يتعلَّق بالفعل "جاد" لضعفه في المعنى. وربّما يكون الظَّرف متعلِّقاً بـ "ثلج" لما فيه من معنى الفعل، وهو وإن كان جامداً فإنَّ فيه معنى "بارد"، وهو تكلّف لا يغني، والأحسن منه أن يُضمِّن الفعل جاد معنى "سقى"، ويكون المعنى "سقانا بُعيد الكرى".

وممَّا أوَّله ابن هشام على التَّضمين لفظ "يؤلون" في قوله تعالى: {لِّلَّذِينَ يُؤْلُونَ مِن نِسَائِهِمْ} (البقرة/226) ((أي يمتنعون من وطء نسائهم بالحلف، فلهذا عدّي بـ"مِن"، ولمَّا خفي التَّضمين على بعضهم في الآية، ورأى أنَّه لا يُقال "حلف من كذا" بل حلف عليه، قال: مَن متعلِّقة بمعنى للَّذين، كما تقول: لي منك مبرَّةٌ، قال: (وأمّا قول الفقهاء "آلى مِنْ امرأته" فغلط أوقعهم فيه عدم فهم المتعلَّق في الآية))[5].

والإيلاء لا يتعدّى بـ"مِن" بل بـ"على"، وإنَّما تعدَّى هنا بـ"من" لتضمُّنه معنى الامتناع بالحلف، وامتنع تعدِّيه بـ"مِن". ورجَّح ابن هشام أن يكون "يؤلون" قد ضمن معنى "يمتنعون".

وأمَّا قوله: ((قال: وأمَّا قول الفقهاء "آلى مِنْ امرأته" فغلط أوقعهم فيه عدم فهم المتعلَّق في الآية)) فيدلُّنا على وجوب فهم الآية، فجاء التَّعبير بلفظ الإيلاء بدل الامتناع لوجود معنى الحلف المانع من المعاشرة الزَّوجيَّة.

وهذا كلّه يمكن أن ندرجه في تضمين ما يتعدَّى بحرف جر معنى ما يتعدَّى بحرف جر آخر، وهو أن يتوسَّع في الفعل فيتعدَّى بحرفِ جرٍّ ليس من المألوف تعديته به.

ومن الصُّور الَّتي يأتي فيها التَّضمين ما يندرج تحت عنوان التَّعدية واللّزوم أن يتضمَّن الفعل اللّازم معنى الفعل المُتعدِّي، فيصير متعدِّياً مثله، ومن ذلك قوله تعالى: {ولا تعزموا عقدة النّكاح حتَّى يبلغ الكتاب أجله }(البقرة/235)،

---

(1) –في صحيح مسلم: ما من مولود إلَّا يولد على الفطرة فأبواه يهوِّدانه وينصِّرانه ويمجِّسانه...ينظر: المسند الصّحيح المختصر من السنن بنقل العَدْل عن العَدْل إلى رسول الله(ص): الإمام الحافظ أبي الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري، تشرف بخدمتها والعناية بها: أبو قتيبة نظر محمد الفاريابي. ط1، دار طيبة، الرياض، 2006م، ص1226.

(2) – ينظر: ابن هشام، *مغني اللبيب*. ج2/688.

(3) – البيت لجرير، يُنظر: *ديوان جرير* . ط1، دار بيروت، بيروت، 1986م. ص79.(اللوح: العطش، وقوله: ثلج، أراد به ثغر الحبيبة. كرمان: مدينة بفارس. ناصح: خالص البياض).

(4) – ابن هشام، *مغني اللبيب*. ج2/688.

(5) – نفسه. 2/898–899.

ضمن" تعزموا" معنى "تنووا" فعداه بنفسه؛ لأنَّ "عزم" يتعدَّى بحرف الجر "على" [1]. والعدول إلى طريقة ما في التَّعبير بأقصر وسيلة ظاهرة من ظواهر العربيَّة، وقد يتضمَّن فعل متعدٍ معنى فعل لازم كقوله تعالى: {فليحذر الذين يخالفون عن أمره} (النور/63)، (فإنَّ "خالف" فعل متعدٍّ، يقال: خالفت أمره، ولا يقال: خالفت عن أمره، ولكن ضُمِّن معنى الابتعاد والخروج كأنّه قال: فليحذر الَّذين يبعدون عن أمره أو ينحدرون عن أمره)[2].

وقد يتضمَّن الفعل المتعدِّي إلى واحد معنى ما يتعدَّى إلى مفعولين في قوله تعالى:{وما يفعلوا من خير فلن يُكفروه}(آل عمران/115) ((أي: فلن يحرموه ؛ أي فلن يحرموه ثوابه))[3]. ولعلّه جاء به على لفظ المبني للمجهول لتنزيهه عن إسناد الكفر إليه، وتعديته إلى مفعولين فكأنَّه قيل: تحرموا جزاءه.

ويختصّ التَّضمين في رأي (ابن هشام) عن غيره من المعديات، فقد ينقل الفعل إلى أكثر من درجة في التَّعدية، ولذلك عُدِّي "ألوت" بقصر الهمزة بمعنى " قصرت" إلى مفعولين بعدما كان قاصراً، وذلك في قولهم "لا آلوك نُصحاً ولا آلوك جهداً" لما ضمن معنى "لا أمنعك"[4].

وذكر أنَّ تعدية "أخبر" و"خبَّر" و"أنبأ" و"نبّأ" إلى ثلاثة مفعولات كقولنا: نبَّأت زيداً عمراً أبا فلان؛ فهذه الأفعال تضمَّنت معنى الإعلام، لأنَّ الإنباء الذي هو إخبار إعلام فلمَّا كان إيّاه في المعنى عدّي إلى ثلاثة مفعولين كما عدي الإعلام إليهم[5]. والأصل في هذه الأفعال أن تتعدَّى إلى مفعول واحد كما في قوله تعالى: "قال يا آدم أنبئهم بأسمائهم" (البقرة/33).

ونقل السّيوطي عن ابن هشام في تذكرته قوله: ((زعم قوم من المتأخِّرين– منهم خطاب المارديني– أنَّه يجوز تضمين الفعل المتعدّي لواحدٍ معنى "صيَّر"، ويكون من باب "ظنَّ" فأجاز: "حفرت وسط الدار بئراً" ؛ أي "صيرت"، قال: وليس "بئراً" تمييزاً؛ إذ لا يصلح لـ"من" وكذا أجاز " بنيت الدار مسجداً"، و"قطعت الثوب قميصاً"، و"قطعت الجلد نعلاً"، و"صبغت الثوب أبيضَ"، وجعل من ذلك قول أبي الطيب [6]:

فَمَضَتْ وَقَد صَبَغَ الحَيَاءُ بَيَاضَهَا لَوْنِي، كَمَا صَبَغَ اللّجَيْنُ العَسْجَدَا

لأنَّ المعنى "صيَّر الحياء بياضها لوني"؛ أي: مثل لوني، قال: والحقُّ أنَّ التَّضمين لا ينقاس ...))[7].

ونظيره قوله تعالى: {فأماته الله مئة عام} (البقرة/259) ((فإنَّ المتبادر انتصاب مئة بأماته، وذلك ممتنع من بقائه على معناه الوضعي؛ لأنَّ الإماتة سلب للحياة وهي لا تمتدّ، والصواب أن يضمّن أماته معنى ألبثه ، فكأنه قيل: فألبثه الله بالموت مئة عام، وحينئذ يتعلَّق به الظَّرف بما فيه من المعنى العارض له بالتَّضمين؛ أي معنى اللبث لا معنى

---

(1) – ينظر: نفسه. 898/2.

(2) – *معاني النَّحو*. 10/3.

(3) – *مغني اللبيب*. 898/2.

(4) – ينظر: *ابن هشام، مغني اللبيب*. 680/2–681.

(5) – ينظر: *نفسه*. 681/2.

(6) – المتنبي، *ديوان أبي الطيب المتنبي بشرح أبي البقاء العكبري المسمّى بالتبيان في شرح الديوان* . ط1، ضبطه وصحّحه ووضع فهارسه: مصطفى السقا وإبراهيم الأبياري، وعبد الحفيظ شلبي، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، مصر، 1926م. ص329. (في الديوان: صبغ اللجينَ العسجدُ. واللجين: الفضة. والعسجد: الذهب)

(7) – السيوطي، جلال الدين، *الأشباه والنظائر في النَّحو*. د.ط، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، د ت، ص123–124.

الإلباث؛ لأنَّه كالإماتة في عدم الامتداد))[1]، فالموت والبعث متضادَّان، فكيف يُجمع بينهما؟ ولعلَّ هناك قرينة تدفع إلى تضمين فعل معنى فعل آخر. كاجتماع فعلين إذا التزم بمعناهما الظَّاهريّ فسُد المعنى في جمع الضِّدين.

ويتحدَّث عن تعدية الفعل إلى اثنين والأصلُ واحدٌ قوله تعالى :{وما يفعلوا من خير فلم يكفروه} (آل عمران/115)؛ ((أي فلن يحرموه؛ أي فلن يحرموه ثوابه))[2]، ولعلَّ في تقدير ابن هشام رأياً؛ فحاشا لله أن يحرم أحداً من عطاياه، فلفظ الحرمان في هذا السِّياق غير محبَّذ ويمكننا تقديره بـ"ينقصه".

وتعدية "سمع" إلى أكثر من حرف جر، والأصل تعديته بنفسه: فتتعدَّى بـ"إلى" كما في قوله تعالى {لا يسمعون إلى الملأ الأعلى} (الصافات/8) أي لا يصغون إلى الملأ الأعلى [3]. فهنا عُدّي يسمعون بـ" إلى" لتضمّنه معنى "يصغون".

ويعرض كثيراً من الأمثلة: ((وتتعدَّى بـ"اللام" كما في قولهم" سمع الله لمن حمده" أي استجاب لمن حمده. والأصل أن يتعدَّى بنفسه مثل {يوم يسمعون الصيحةَ} (ق/50)[4]، والشَّاهد فيهما أنَّه ضمَّن "حمل" معنى "علق"، ولولا ذلك لعُدّيَ بنفسه مثل {حملته أمه كرها} (الأحقاف/15)))[5].

فوائد التَّضمين:

للتضمين فوائدٌ عديدةٌ يكشف عنها المعنى المُضمَّن فيدعو **إلى <u>البحث في أسرار العربية، والكشف عن جماليتها، والوقوف عند دقائقها في التَّعبير</u>**، يقول (ابن جنّي) بعد أن بيَّن التضمين وذكر له شواهد كثيرة: ((فإذا مرَّ بك شيءٌ منه فتقبَّله وأنس به؛ فإنَّه فصل من العربية لطيف، حسن يدعو إلى الأنس بها والفقاهة فيها))[6]. فهو ظاهرة تثري اللغة العربية من خلال الاتساع الدلالي الذي يحدثه.

وبيَّن ابن جنّي في موضع آخر **<u>أسرار استعمال بعض الحروف مع بعض الأفعال التي تتعدَّى بها</u>** ، فيقول: ((وذلك أنه قد يستعمل في الأفعال الشاقة المستثقلة على قول من يقول: قد سرنا عشراً وبقيت علينا ليلتان، وقد حفظت القرآن وبقيت عليَّ منه سورتان، وقد صمنا عشرين من الشهر وبقي علينا عشر، وكذا يقال في الاعتداد على الإنسان بذنوبه وقبيح أفعاله: قد أخرب عليَّ ضيعتي، وموت عليَّ عواملي، وأبطل عليَّ انتفاعي... وإنَّما اطّردت "على" في الأفعال الَّتي قدمنا ذكرها؛ مثل خربت عليه ضيعته مونت عليه عوامله ونحو ذلك من حيث كانت "على" في الأصل للاستعلاء، فلمَّا كانت هذه الأحوال "كلفا" مشاقّ تخفض الإنسان وتضعه، وتعلوه وتفرعه حتى يخضع لها ويخنع لما يتسدَّاه منها كان ذلك من مواضع على؛ ألا تراهم يقولون: هذا لك، وهذا عليك؛ فتستعمل اللام فيما تؤثره، وعلى فيما تكرهه))[7].

والتَّضمين بابٌ واسعٌ من أبواب **<u>التوسُّع في المعنى</u>**، وفائدته كما صرّح (ابن هشام) أن تؤدّي كلمة مؤدَّى كلمتين[8]، فالتَّضمين يفيد في استعمال الكلمة الواحدة لتؤدّي ما وضعت له في أصل دلالتها، ولعلَّ المفهوم من قوله

---

(1) – ابن هشام، مغني اللبيب. 687/2.

(2) – نفسه. 898/2.

(3) – ينظر: نفسه. 898/2.

(4) – ينظر: ابن هشام، مغني اللبيب. 898/2.

(5) – نفسه. 899/2.

(6) – ابن جني، *الخصائص*. 310/2

(7) – نفسه. 270/2

(8) – ابن هشام، *مغني اللبيب*. 897/2.

هو العدول إلى طريقةٍ مختصرةٍ في التَّعبير، وهي ظاهرةٌ بارزةٌ في اللُّغة العربيَّة، **ويعصم التَّضمين عن الخطأ**، ومن ذلك ما ذكره (ابن هشام) في قوله تعالى: {للذين يؤلون من نسائهم تربص أربعة أشهر} (البقرة/266)، قال: ((ولما خُفي التَّضمين على بعضهم في الآية....))، ورأى أنَّه لا يقال: حلفت من كذا، بل حلفت عليه، قال: (("من" متعلقة بمعنى "للذين" كما تقول: لي منك مبرَّةٌ، وقال: وأما قول الفقهاء "آلى من امرأته"، فغلط أوقعهم فيه عدم فهم المتعلق في الآية))[1]، فالجهل بهذا الباب قد يؤدّي إلى الوقوع في الخطأ في الحكم على بعض التَّراكيب العربيَّة الصَّحيحة.

وللتضمين أثرٌ مهمٌّ في **تفسير بعض التَّراكيب اللُّغويَّة** الَّتي قد تبدو في ظاهرها ممتنعة، وذلك عن طريق بيان ما تتعلَّق به المعمولات في تلك التَّراكيب، ومنه تعليق ابن هشام على قوله تعالى: {فأماته الله مئة عام } (البقرة/259) ((فإنَّ المتبادر انتصاب "مئة: بـ"أماته"، وذلك ممتنع مع لقائه على معناه الوضعيّ؛ لأنَّ الإماتة سلبُالحياة، وهي لا تمتدُّ، والصواب أن يُضمَّن "أماته" معنى "ألبثه"، فكأنَّه قيل: فألبثه الله بالموت مئة عام.....))[2].

الاستنتاجات والتَّوصيات:

ويتَّضح ممّا سبق أنَّ التَّضمين بابٌ واسع من أبواب التَّعليل النَّحوي الذي لجأ إليه ابن جنّي وابن هشام في كثير من المسائل النَّحويَّة، ورفضا القول بتناوب الحروف، فخالفا ما ذهب إليه الكوفيون، واتَّفقا مع البصريين في القول بحقيقة التَّضمين وكثرته.

ويمكن القول: إنَّ التَّضمين من الظَّواهر المُهمَّة في اللُّغة العربيَّة، وله موقعه في كتب النَّحو والبلاغة، وله صلةٌ بالنَّحو من جهة اللَّفظ والتَّركيب، وبالبلاغة من جهة المعنى.

كما أنَّ التَّضمين أسلوبٌ رفيع ورد في كلام العرب بكثرة، وهو بحرٌ لا ينفد كما شهد بذلك ابن جنِّي، ولا يأتي إلَّا لفائدةٍ وهي أن تؤدِّي الكلمة فيه مؤدَّى كلمتين كما قال ابن هشام.

المصادر والمراجع:

- القرآن الكريم.

1- ابن الأثير، ضياء الدين، المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر. ط2، قدَّمه وعلَّق عليه: د. أحمد الحوفي، ود. بدوي طبانة، دار نهضة مصر للطباعة والنَّشر، القاهرة، (د.ت). ج1=324، ج2=392.

2- الإشبيلي، ابن عصفور، *ضرائر الشِّعر*. ط1، تحقيق: إبراهيم محمَّد، دار الأندلس، بيروت، 1980. ص367.

3- الأعشى الكبير، *ديوان الأعشى الكبير (ميمون بن قيس)*. د.ط، شرح وتعليق: محمد حسين، مكتبة الآداب، الإسكندرية، مصر، 1950م. ص465.

4- الأنصاري، ابن هشام، *أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ومعه كتاب عدة السالك إلى أوضح المسالك* لمحمد محيي الدين عبد الحميد (أربعة أجزاء). د. ط، المكتبة العصرية، بيروت، د.ت. ج1=385، ج2=377، ج3=417، ج4=455.

5- الأنصاري، ابن هشام، شرح قطر الندى وبل الصدى، ومعه كتاب سبيل الهدى بتحقيق شرح قطر الندى: محمد محيي الدين عبد الحميد. ط1، المكتبة العصرية، بيروت، 1994م.

6- الأنصاري، جمال الدين ابن هشام، *مغني اللبيب عن كتب الأعاريب* .(جزآن) ، ط 3، حقَّقه وعلَّق عليه: د. مازن

(1) – ابن هشام، *مغني اللبيب*. 898/2

(2) – ابن هشام، *مغني اللبيب*. 687/2.

المبارك ومحمد علي حمد الله، راجعه: سعيد الأفغاني، دار الفكر، بيروت، 1972م. ص1013.

7- بي، محمد خالد، *التَّضمين النَّحوي بين القدماء والمحدثين*. رسالة ماجستير، إشراف: أ.د: سامي عوض، جامعة تشرين، اللاذقية،1997. ص271.

8- جرير، *ديوان جرير*. ط1، دار بيروت، بيروت، 1986م. ص511.

9- ابن جني، أبو الفتح عثمان، *الخصائص*. (ثلاثة أجزاء) ط 1، بتحقيق: محمد علي النجار، دار الكتب المصرية، القاهرة، 1952. ج1=411، ج2=360، ج3=354.

10- ابن جني، *سر صناعة الإعراب*. ط2، دراسة وتحقيق: د. حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، 1993م. ص1039.

11- حسن، عباس، النَّحو الوافي مع ربطه بالأساليب الرفيعة والحياة اللُّغوية المتجدِّدة. (أربعة أجزاء) ط3، دار المعارف، مصر، د ت. ج1=736، ج2=616، ج3=709، ج4=.830

12- ابن دريد، أبو بكر محمد بن الحسن، *كتاب جمهرة اللغة* . ط1، حققه وقدم له: د. رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، 1987م. ص1781.

13- الذبياني، النابغة، *ديوان النَّابغة الذبيانيّ* . ط 1، شرح وتحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، مصر. ص291.

14- الزبيدي، محمد مرتضى الحسيني، *تاج العروس من جواهر القاموس* . (أربعون جزءاً). ط 1، تحقيق: عبد الكريم العزباوي، راجعه: د. أحمد مختار عمر، ود. عبد اللطيف محمد الخطيب، التراث العربي، الكويت، 2000م.

15- الزركشي، بدر الدين محمد بن عبدالله، *البرهان في علوم القرآن* . (ثلاثة أجزاء). ط 1، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية عيسى البابي الحلبي وشركائه، 1957م. ج1=510، ج2=528، ج3=491.

16- ابن زكريا، أحمد بن فارس، معجم *مقاييس اللغة*.(ستة أجزاء)، ط1، بتحقيق وضبط: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر للطباعة والنشر،1979. ج1=519، ج2=512، ج3=478، ج4=515، ج5=485، ج6=422.

17- الزمخشري، *أساس البلاغة* . ط1، تح: عبد الرحيم محمود، عرَّف به الأستاذ أمين الخولي، دار المعرفة، بيروت، لبنان،1962م.

18- السامرائي، د. فاضل صالح، *معاني النحو* . (أربعة أجزاء). ط 1، دار الفكر، الأردن، 2000م. ج 1=392، ج2=349، ج3=389،ج4=352.

19- السكري، أبو سعيد، *شرح أشعار الهذليين* . (ثلاثة أجزاء). حققه: عبد الستار أحمد فراج، راجعه: محمود محمد شاكر. دار العروبة، القاهرة، ج1. ص1770.

20- سيبويه، عثمان بن قنبر، *الكتاب*. (خمسة أجزاء) ط 3، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1988م. ج1=446، ج2=432، ج3=66، ج4=494، ج5=418.

21- السيوطي، جلال الدين، *الأشباه والنظائر في النَّحو* . د.ط، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، د ت. ج 1=403، ج2=340، ج3=324، ج4=.349

22- السيوطي، جلال الدين، *همع الهوامع في شرح جمع الجوامع* . د.ط، تحقيق: د. عبد الحميد هنداوي، المكتبة التَّوقيفية، القاهرة، د.ت. ج1=593، ج2=622، ج3=530.

23- الشريف الجرجاني، علي بن محمد، *معجم التعريفات*. ط1، تحقيق ودراسة: محمد صديق المنشاوي، دار الفضيلة، القاهرة، 1985م. ص256.

24- الصبان، محمد بن علي، *حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك (ومعه شرح الشواهد للعيني)*. (أربعة أجزاء). د.ط، تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد. المكتبة التوقيفية، مصر، د.ت. ج 1=461، ج 2=480، ج 3=464، ج4=504.

25- العاملي، عدي بن الرقاع، *ديوان عدي بن الرقاع العاملي* . ط1، جمع وشرح ودراسة: د. حسن محمد نور الدين، دار الكتب العلميَّة، بيروت، لبنان، 1990م. ص163.

26- العقيلي، القحيف، *شعر القحيف العقيلي*. صنعة: د. حاتم صالح الضامن المجمع العلمي العراقي، بغداد، 1986م. ص220.

27- عمر، أحمد مختار، *معجم الصواب اللغوي*. ط1، عالم الكتب، القاهرة، 2008م. ص1360.

28- عنترة، *شرح ديوان عنترة: الخطيب التبريزي*، قدم له ووضع هوامشه وفهارسه: مجيد طراد. ط 1، دار التاب العربي، بيروت، 1922م. ص242.

29- الغنوي، طفيل، *ديوان طفيل الغنوي: شرح الأصمعي* . ط 1، تحقيق: حسان فلاح أوغلي، دار صادر، بيروت، 1997م. ص.192

30- فاضل، د. محمد نديم، *التَّضمين النَّحوي في القرآن الكريم* (مجلدان). ط 1، مكتبة دار الزمان، المدينة المنورة،2005م. ص736.

31- القزويني، الخطيب، *الإيضاح في علوم البلاغة (جزآن)* . ط3، شرح وتعليق وتنقيح: د. محمد عبد المنعم خفاجي، المكتبة الأزهريَّة للتراث، القاهرة، 1993م. ج1=196، ج2=202.

32- القزويني، الخطيب، *التَّلخيص في علوم البلاغة* . ط1، ضبطه وشرحه: عبد الرحمن البرقوقي، دار الفكر العربي، 1904م، ص.466

33- القطامي، عمير بن شبيم التَّغلبي، *ديوان القطامي: عمير بن شبيم التغلبي*. دراسة وتحقيق: د.محمود الربيعي. الهيئة المصرية للكتاب، 2001م. ص631.

34- اللبدي، د. محمد سمير نجيب، *معجم المصطلحات النحوية والصَّرفية*. ط1، مؤسسة الرِّسالة، بيروت، 1985م. ص278.

35- المتنبي، *ديوان أبي الطيب المتنبي بشرح أبي البقاء العكبري المسمّى بالتبيان في شرح الديوان* (أربعة أجزاء). ط1، ضبطه وصحَّحه ووضع فهارسه: مصطفى السقا وإبراهيم الأبياري، وعبد الحفيظ شلبي، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، مصر، 1926م. ج1=391، ج2=400، ج3=398، ج4=395.

36- *مجلة مجمع اللغة العربية*، القاهرة، العدد الأول، المجلد السادس والعشرين،1934. ص160.

37- المرادي، الحسن بن قاسم، *الجنى الدَّاني في حروف المعاني* . ط1، تحقيق: فخر الدين قباوة، ومحمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1992م. ص696.

38- مطلوب، د. أحمد، *معجم المصطلحات البلاغية وتطورها* . (ثلاثة أجزاء)، مطبعة المجمع العلمي العراقي، 1987م. ج1=419، ج2=489، ج3=388.

39- ابن منظور، *لسان العرب*. (ستة مجلدات) ط1، تحقيق: عبد الله علي الكبير، ومحمد أحمد حسب الله، هاشم محمد الشاذلي، دار المعارف، مصر، د.ت. ص4980.

40- النّيسابوري، الإمام الحافظ أبي الحسين مسلم بن الحجاج القشيري، *المسند الصحيح المختصر من السنن بنقل العَدْل عن العَدْل إلى رسول الله(ص)*. ط1، تشرف بخدمتها والعناية بها: أبو قتيبة نظر محمد الفاريابي، دار طيبة، الرياض، 2006م. ص1523.